مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

الوطنية وعلاقتها في برامج التعليم والاعلام

(دراسة تطبيقية في علم الاجتماع)

Patriotism and its relationship in education and media programs
(Applied study in sociology)

أ.د/ محمد بن إبراهيم السيف

أستاذ علم الاجتماع بجامعة القصيم **المملكة العربية السعودية**

DOI: 10.21608/fjssj.2023.214743.1156 **Url**:https://fjssj.journals.ekb.eg/article_307390.html
تاريخ إستلام البحث: ٢٠٢٣/٥/٢م **تاريخ القبول:** ٢٠٢٣/٦/١٢م **تاريخ النشر:** ٢٠٢٣/٧/١٠م
توثيق البحث: السيف، محمد بن إبراهيم. (٢٠٢٣). الوطنية وعلاقتها في برامج التعليم والاعلام (دراسة تطبيقية في علم الاجتماع)". مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية،ع. ١٤،ج.(٢)،ص-ص:٢٩-٦٠.

٢٠٢٣م

المجلد: الرابع عشر. **العدد**: الثاني. يوليو ٢٠٢٣م.

الوطنية وعلاقتها في برامج التعليم والاعلام (دراسة تطبيقية في علم الاجتماع)

مستخلص:

ينبغي أن نتساءل:ما الذي نحتاجه لتفعيل دور المدارس ووسائل الإعلام لإحياء الوطنية؟ وما الذي نحتاجه لتهذيب أثر الإعلام الخارجي على التعبئة السياسية للمواطنين؟ لقد أجريت هذه الدراسة الميدانية على جيل جديد من الخريجين الجامعيين، ومن مختلف التخصصات العلمية، ومن مختلف البيئات السعودية، وتسعى الدراسة إلى تحديد دور المدارس في المجتمع السعودي والقنوات الفضائية المحلية والخليجية (الحكومية) في تعزيز الهوية الوطنية، ونبذ السخط والتبرم على النظام الاجتماعي والسياسي القائم، وما علاقة وارتباط الهوية الوطنية بالخصائص الفردية والعلمية لأفراد المجتمع.لقد استنتجت الدراسة أن مصادر التربية الأساسية في المجتمع السعودي (المدارس – والإعلام) فعَّالة في بناء شخصية وطنية متزنة، فهي جادة في التغذية الفكرية للحياة الوطنية، وكشفت الدراسة أن المدارس والتلفاز المحلي قد تكون في حالة وقاية دائمة ضد الإعلام الخارجي غير الحكومي الذي يرسل لأفراد المجتمع ثقافة الشك وخيبة الأمل واليأس، ومن ثم الانحراف في مفهوم الوطن عبر المراحل العمرية التي يمر بها الفرد، فالخلل بالوطنية ليس له علاقة بسن محددة، أو فترة عمرية معينة، وليس له علاقة بتخصص علمي معين أو كليات محددة، وتوصلت هذه الدراسة الى اقتراحات تدعم الأمن الوطني بالمملكة العربية السعودية، والذي سينعكس بشكل مباشر على الأمن النفسي والاجتماعي بشكل عام، وكل هذا يمهد لصياغة واقتراح إستراتيجية للتربية الوطنية خاصة بالأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: الوطنية، برامج التعليم، برامج الاعلام.

Patriotism and its relationship in education and media programs *(*Applied study in sociology*)*

Abstract:

We should ask:What do we need to activate the role of schools and the media to revive patriotism And what do we need to refine the impact of external media on the political mobilization of citizens This field study was conducted on a new generation of university graduates, from various scientific disciplines, and from various Saudi environments.the study seeks to determine the role of schools in Saudi society and local and Gulf (government) satellite channels in strengthening national identity, rejecting discontent and prejudice

against the existing social and political system, and what is the relationship and correlation of national identity with the individual and scientific characteristics of members of society. The study concluded that the main sources of education in society Saudi Arabia (schools – The study revealed that schools and local television may be in a permanent state of protection against external non-governmental media that sends society members a culture of doubt, disappointment and despair, and then deviation in the concept of Homeland through the age stages that the individual is going through, the imbalance with patriotism has nothing to do with a specific age, or a certain age period, and has nothing to do with a specific scientific specialty or specific colleges, and this study came up with suggestions that support national security in the kingdom of Saudi Arabia, which will directly reflect on psychological and Social Security in general, and all this sets the stage for drafting and proposing A national education strategy for future generations.

Keywords: National, education programs, media programs.

موضوع الدراسة:

والملاحظ أن المجتمعات الإنسانية تتباين في تحديد أنظمة الحكم الرئيسة في المجتمع، فنجد بعض المجتمعات، خاصة المجتمعات الأوربية والأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة مادياً تركز على أن أنظمة الحكم الرئيسة التي يجب أن يخضع لها الفرد ويحترم قيمها ومعاييرها وقوانينها هي أنظمة الدولة، بينما تتعدد أنظمة الحكم في كثير من المجتمعات في العالم الثاني فيضاف إلى حكم الدولة حكم الأسرة، وفي المجتمعات الإسلامية التي تحكم شريعة الله كالمجتمع السعودي– ولله الحمد– يخضع الفرد لثلاثة نظم رئيسة هي منهج الخالق سبحانه وتعالى، ونظام الحكم في الدولة ووصاية الأسرة على الفرد.

وقد حدد النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية رسمياً الصادر في عام (١٤١٢هـ) هذه النظم وترتيبها في المجتمع السعودي وهي كما يأتي:

– **الأول:** منهج الله سبحانه وتعالى، فقد قررت المادة "الأولى" من النظام الأساسي للحكم بأن المملكة العربية السعودية دولة إسلامية دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما نصت المادة الثالثة والعشرون من النظام الأساسي للحكم:" تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله".

– **الثاني:** نظام الدولة: وقد حدد النظام الأساسي للحكم في المادة الرابعة والعشرين حكم الدولة بما يأتي:" تتكون السلطات في الدولة من السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية، وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة والملك هو مرجع هذه السلطات".

– **الثالث:** نظام الأسرة: فقد اعترف النظام الأساسي للحكم بالأسرة وعدها نواة المجتمع السعودي، وبهذا يدعم النظام الحقوق والواجبات بين الآباء والأبناء وبين الأزواج، وكذلك يدعم وصاية الأب على أسرته وقوامة الأزواج على الزوجات التي قررها الإسلام، وحول هذا نصت المادة التاسعة من نظام الحكم ما يأتي:" الأسرة هي نواة المجتمع السعودي. ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد" كما ورد في المادة العاشرة من النظام:" تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية...".

وإن من المهام الرئيسة للاجتماعين والتربويين في المجتمع السعودي، وضع خطة تربوية سليمة تحقق عند الفرد توازناً في احترام لهذه النظم الثلاثة.

ويبدو أن المخطط الاجتماعي والتربوي في الدول الأجنبية لن يجد صعوبة تذكر في المؤسسات التعليمية والإعلامية والاجتماعية عند اقتراح أو صياغة برامج تعزز الهوية الوطنية عند أفراده وتدعوهم إلى الالتزام بالقوانين والأنظمة، والتي تدعوهم أخيراً إلى احترام نظام واحد في المجتمع وهو نظام الدولة، وعكس ذلك يجد المخطط الاجتماعي والتربوي عند تعدد النظم– كما في المجتمع السعودي– صعوبة بالغة في تصميم برامج تربوية تعليمية أو إعلامية اجتماعية تعزز الهوية الوطنية، لأنه ينبغي له أن يضمن أن هذه البرامج تساهم في تلقين الفرد قيماً ومعايير مقبولة ومتفقاً عليها من قبل ثلاثة نظم رئيسة في المجتمع بدون تعارض أو صراع أو تناقض وهي: منهج الله سبحانه وتعالى، وأنظمة الدولة، ونظام الأسرة.

إن التخطيط الاجتماعي والتربوي السليم في المجتمع السعودي لتعزيز الهوية الوطنية ينبغي أن يتم في الواقع على نحو واضح ويتم احترام تلك النظم الثلاث، وبعبارة أخرى فإنه لن يتحقق الاستقرار في البناء الاجتماعي ولن يتحقق الانتماء والوطنية ويضطلع الأفراد بأدوارهم ومسؤولياتهم على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع المحلي أو على مستوى المجتمع ككل إلا بتخطيط تربوي سليم يضمن ما يأتي:

- عدم التناقض بين القيم والمعايير الأسرية والمعايير الدينية.
- عدم التناقض بين الأنظمة والقوانين الحكومية والمعايير الدينية.
- عدم التناقض بين القيم والمعايير الأسرية والأنظمة الحكومية.

ونسوق أمثلة حول مفاهيم الصراع والتناقض في الوطنية، فإنه لا يمكن أن تقوم أجهزة الإعلام المرئية بدورها التربوي عندما تحوي مادتها الإعلامية قيماً ومعايير مناقضة لقيم الأسرة، ولن تحقق المدرسة دورها التربوي عندما تحوي بعض المناهج الدراسية أفكاراً مناهضة للشريعة الإسلامية، ولن يخضع الأفراد للحكم في مؤسسة حكومية أو في مؤسسة خاصة إذا كان هذا النظام لا ينطلق من أسس دينية (محمد السيف: ١٤٢٠: ١٩).

لذلك فإن عملية تعزيز الهوية الوطنية في المجتمع السعودي عملية معقدة ولها خصوصيتها ولها متطلبات محددة في برامجها الإعلامية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية، فمن الضروري أن تكون برامج التربية في المدرسة والأعلام موجهة ومنظمة وهادفة نحو ترسيخ احترام الأنظمة الثلاثة الرئيسة في المجتمع، لأن التركيز على جانب واحد منها في برامج التربية الوطنية يضعف الخضوع للجانب الآخر، فيحدث عدم توازن وتكيف بين الفرد والأنظمة الأخرى في المجتمع، مما يحدث كذلك التناقض بسلوكيات كثير من الأفراد، فيظهر مثلا في المجتمع الفرد الذي يخضع لأنظمة الدولة ولكنه لا يلتزم بأوامر ونواهي الإسلام، أو نجد العكس من ذلك فيلاحظ على بعض الأفراد الالتزام دينياً ولكنهم يظهرون مخالفات لبعض أنظمة الدولة، وقد نجد مثلا بعض الأفراد ملتزمين دينياً ويخضعون لأنظمة الدولة إلا أنهم متمردون على الأسرة فلا يظهرون الخضوع للوالدين أو الاهتمام بتربية الأبناء، وقد نجد مثلا بعض الأفراد يخضع للأسرة ويطيع الوالدين إلا أنه لا يبالي بالأنظمة الحكومية ويتخطى أنظمة المدرسة وأنظمة المرور وكل هذا يعد ضعف بالهوية الوطنية.

إن عملية التربية الوطنية في المجتمع السعودي عملية معقدة لأنها تهدف إلى تحقيق تكيف متوازن بين متطلبات ثلاثة نظم في المجتمع، والإخفاق في أحد المتطلبات يؤثر على الهوية الوطنية عند أبناء المجتمع.

هذا البحث هو دعوة لدراسة الخلل بالهوية الوطنية في مجتمعاتنا السعودي، والذي قد يترتب على هذا الخلل تمزقاً وانقساماً وخطراً على الأمن الوطني، ويحدث هذا الخلل بسبب انحياز الذهنية والغوص في الثقافة التاريخية للبحث عن قيم وإنجازات، قد لا تساعد ظروف العصر الراهنة تحقيقها بشكلها السابق، وهذه الذهنية قد تطرح أولويات في ظروف تاريخية

سابقة ليس لها علاقة بأولوياتنا المعاصرة فكرياً واجتماعياً وسياسياً، فإذا رسخ هذا الفكر في نفوس أصحابه، يبدؤون بمحاسبة الآخرين على النوافل وكأنها فرائض، ويبدأ نقدهم على الجزئيات والفروع، والبحث عن زلات النخبة من الرموز السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية وتضخيمها، ثم النظر إليهم بدونية، ومن ثَّم التبرم والسخط على النظام السياسي والاجتماعي القائم، وهذا من وجهة نظرنا المرحلة الأولى والذي يبدأ منه ضعف الهوية الوطنية.

إن أول خطوة لتعزيز الهوية الوطنية، هو أن نتساءل: ما هي حالة مؤسساتنا المدرسية والإعلامية؟ وهل تلك المؤسسات معزولة وغير مترابطة ثقافياً مع المجتمع العام؟ وكيف يمكننا بناء الثقة في المدارس من أجل تربية وطنية صالحة؟ وما الذي نحتاجه لتفعيل دور المدارس وسائل الإعلام لإحياء الوطني؟ وما الذي نحتاجه لتهذيب أثر الإعلام الخارجي على التعبئة السياسية للمواطنين؟

لقد أُجريت هذه الدراسة الميدانية على جيل جديد من الخريجين الجامعيين، ومن مختلف التخصصات والمشارب العلمية، ومن مختلف البيئات السعودية، مما يساهم بأن نتوصل إلى إدراك ما يحتاجه الوطن، وتحديد أولويات العلاج والإصلاح في الهوية الوطنية.

ويأمل الباحث من نتائج هذه الدراسة أن تدعم الأمن الوطني بالمملكة العربية السعودية، والذي سينعكس بشكل مباشر على الأمن النفسي والاجتماعي بشكل عام، وكل هذا يمهد لصياغة واقتراح إستراتيجية للتربية الوطنية خاصة بالأجيال القادمة.

- الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة:

لدراسة قضايانا الحساسة المتعلقة بالأمن الوطني، ينبغي المكاشفة صريحة وبمناقشة علمية هادئة، حتى نتوصل إلى إدراك ما يحتاجه مجتمعنا في بداية هذا القرن، الألفية الثانية، وهو دعوة أيضاً للباحثين لنقل دراسة ظاهرة الوطنية من الأسلوب الاستنباطي المكتوب في التراث النظري والتاريخي، إلى الأسلوب المنهجي التطبيقي في ضوء بناء وثقافة المجتمع المعاصر، حتى نصل إلى نتائج علمية مقنعة، تساهم بوضع خطة لتعزيز الهوية الوطنية.

كما يأمل الباحث من هذه الدراسة أن يلفتْ الانتباه إلى ضرورة تبني دعوة صادقة لتجديد الخطاب الإعلامي والتربوي، وإعادة هيكلته في المؤسسات الإعلامية التربوية، بضوابط شرعية واجتماعية، وبأسلوب يضمن انسيابه مع الظروف المعاصرة، ويُحدث تعايشاً مع الوطن في واقعه المعاصر، وليس التعايش مع المجتمع في صورته التاريخية الخيالية، وإذا توجه الخطاب

الإعلامي والتربوي بهذا الشكل الجديد فقد يقود المجتمع نحو إحياء وإقامة شبكة واسعة من المؤسسات التربوية النابضة بالحياة والداعمة للوطنية والأمن والاستقرار الاجتماعي.

كما يأمل الباحث من خلال نتائج هذه الدراسة أن يقترح أبعاداً رئيسية وضرورية عند تصميم إستراتيجية مُستقبليةٍ للتربية الوطنية.

- مصطلحات الدراسة الرئيسة:

ينبغي تحديد المعاني العلمية والإجرائية لمصطلحات الدراسة الرئيسة، ويبدو من عنوان البحث أن هناك مفهومين مطلوب تعريفهما إجرائياً، الأول هو (دور التعليم ومؤسسات الإعلام) وهو المتغير المستقل، والآخر: هو المتغير التابع بالدراسة وهو (الهوية الوطنية)، ويمكن تعريفهما على النحو الآتي:

١- التعليم ومؤسسات الإعلام:

جمعيات المجتمع المدني هي مصادر التربية الأساسية في المجتمع، ويركز البحث على قياس دورها وفاعليتها، والدور هو تفاعل بين الحقوق والواجبات،و الدور هو الفاعلية وهي المتغيرات، وهي تشير بوجه عام إلى أي كمية تتغير، وعلى نحو أكثر دقة تكون الفاعلية عبارة عن متغير له خاصية مميزة يمكن قياسها، وتتخذ قيماً مختلفة ومتنوعة في حالات متعاقبة (محمد السيف: ١٤٢٣: ١٥)، ويعبر مصطلح الفاعلية من ناحية اجتماعية عن الدور، وهو عوامل التأثير المتبادل بما يسمى التفاعل الاجتماعي والذي يأخذ أنماطاً مختلفة تتمثل في التعاون والمنافسة والتكيف والصراع والقهر، وحينما تستقر أنماط التفاعل وتأخذ أشكالاً منتظمة وتتميز بالثبات والانتظام، تتحول هذه العوامل إلى علاقات وظواهر اجتماعية نطلق عليها المتغيرات (عبد الباسط حسن: ١٩٨٢: ١٨٢).

وفي ضوء هذا المفهوم العلمي الاجتماعي للدور، فإن الباحث يحدد المقصود بدور مؤسسات المجتمع المدني إجرائياً في هذه الدراسة بمصادر التربية الأساسية في المجتمع السعودي، والتي تغذي أفراد المجتمع بقيم ومعايير وفكر ديني واجتماعي، وهي مؤسسات مدنية، ولها أهمية في تعزيز الهوية الوطنية لأفراد المجتمع، وقد حددها الباحث إجرائياً بعاملين أساسيين:

- الحوارات الثقافية الإعلامية في القنوات الفضائية التلفزيونية المحلية والخليجية والعربية الحكومية والغير حكومية.

– المدارس وما تحوي من مقررات دراسية ومدرسين وأنشطة مدرسية الجمعيات والرحلات والمراكز الصيفية).

٢– الوطنية:

يقصد الباحث في الهوية الوطنية إجرائياً مستوى الحب والانتماء للوطن، وعكس ذلك ضعف الهوية الوطنية والتي تعني عدم الرضى عن أنظمة المجتمع والولع بأفكار تدعوا لمحاسبة القادة على النوافل وكأنها فرائض، ونقدهم لهم على الجزئيات والفروع، والبحث عن زلاتهم وتضخيمها، والنظر إليهم بدونية، أو لديهم عادة التبرم والسخط على النظام الاجتماعي والسياسي القائم، وكل هذا يعتبر عن سلباً ضعف بالهوية الوطنية وضعف بحب الوطن والانتماء إلية.

وهذا التعريف الإجرائي للوطنية هو الذي حدده الباحث للمبحوثين وكتبه على غلاف استمارة البحث، وكذلك تم تلقينه للمبحوثين عند إجراء الدراسة الميدانية، وكان ارتفاع مستوى تعليم المبحوثين، بكونهم من الحاصلين على التأهيل الجامعي قد ساعد بكل يسر وسهولة على فهم التعريف الإجرائي، وقد حدد الباحث مستوى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني بدورها بتعزيز الهوية الوطنية بأربع مستويات، وهي (عال جداً، عال، متوسط، ضعيف)، وذلك من أجل متطلبات القياس الإحصائي.

وقد تم شرح تلك المصطلحات للمبحوثين قبل تعبئة الاستمارة، وكذلك تم تعريف جميع المصطلحات في غلاف الاستمارة، وكل هذا من أجل فهم المبحوث لأسئلة الاستمارة، والحصول على إجاباتٍ صادقة وواقعية وبدون حرج، ليتحقق الهدف الرئيس من إجراء الدراسة الميدانية.

– أهداف الدراسة:

١. التعرف على دور المدارس والقنوات الفضائية المحلية والخليجية والعربية (الحكومية وغير الحكومية) في المجتمع السعودي بتعزيز الهوية الوطنية، ونبذ السخط والتبرم على النظام الاجتماعي والسياسي القائم.

٢. تحديد علاقة وارتباط الهوية الوطنية بالخصائص الفردية والعلمية لأفراد المجتمع.

– تساؤلات الدراسة:

١. ما دور المؤسسات التربوية في المجتمع السعودي في تعزيز الهوية الوطنية، خاصة ما يتعلق بالمادة الثقافية الصادرة من التلفاز المحلي والقنوات الفضائية الخليجية والعربية

الحكومية والخاصة غير الحكومية، وما علاقة المدرسين في المدارس والأنشطة المدرسية، والمراكز الصيفية، والمقررات الدراسية في تعزيز الهوية الوطنية؟.

٢. هل الهوية الوطنية لها علاقة وارتباط بمرحلة عمرية معينة، أو علاقةُ بتخصص دراسي معين في المجتمع؟

- منهـج البحـث:

حرص الباحث وحاور وناقش ذوي الاختصاص والخبرة في مناهج البحث والقياس الإحصائي من أجل تحديد المنهج المناسب لمثل هذه المشكلة في وضعها المعاصر، لأن اختيار الأسلوب العلمي المناسب للبحث يحل كثيراً من المشاكل والصعوبات، ويمنح الباحث الخطوات الضرورية التي توصله إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة مهما كانت واسعة أو متشعبة.

وبحثنا هذا يسعى إلى التعرف على أشكال الاستجابات الفردية أو الجماعية من خلال واقع المجتمع المعاصر، وهذا مما يلائمه منهج المسح الاجتماعي.

وقد استعنا بإحدى طرق المسح الاجتماعي، وهو المسح الاجتماعي بطريقة العينة الغرضية أو القصدية، بمعنى أن اختيار مجتمع البحث كان مقصوداً لتحقيق غرض معين، حيث اختار الباحث عدد من خريجي الجامعات السعودية، في مختلف التخصصات العلمية، وجاؤوا من مختلف المحافظات والمناطق السعودية، مما يضمن ربط مشكلة البحث ونتائج الدراسة بالإطار الثقافي والاجتماعي العام للمجتمع السعودي، وليس مقصوراً على بيئة اجتماعية ومكان اجتماعي محدد، يظهر فيه الانحياز بدون مبررات علمية مقنعة.

- مجتمـع البحـث:

استهدفت الدراسة الخريجين الجامعيين الدارسين في السنة الأولى والثانية الملتحقين في المعهد العالي للدراسات الأمنية وعددهم حوالي (١٢٦٠) طالب عام (١٤٣٣هـ)، استجاب منهم للبحث ووافق على تعبئة الاستمارة (٦٧٠) خريج جامعي، يمثل منهم المتخصصين بالشريعة (٣٩,٣ %) والمتخصصين بالعلوم الإنسانية (٣١,٦ %) وخريجي العلوم العلمية والتطبيقية (١٠,٩ %) وخريجي العلوم الإدارية والحاسب الآلي (١٥,٢ %)، وحوالي (٣ %) من المبحوثين لم يذكروا نوع التخصص.

وقد اختار الباحث هذا المجال المكاني، واعتبره المجال المناسب لإجراء مثل هذه الدراسة، لعدة اعتبارات علمية ومنهجية من أهمها:

١. يحوي برنامج المعهد العالي للدراسات الأمنية على حديثي التخرج من معظم التخصصات الجامعية، ويقبل المعهد جميع خريجي الجامعات السعودية من مختلف المناطق.

٢. تتنوع البيئات الثقافية والمكانية لمجتمع البحث، فقد عاشوا في مراكز ومحافظات ومناطق مختلفة من المملكة، مما يضمن تعرضهم لمصادر تربوية شاملة في بيئات مختلفة من المجتمعات السعودية، وليس مصادر تربوية متمركزة في مجال مكاني واحد، وهذا مما يحقق الموضوعية في الدراسة.

٣. نحينا عامل البطالة، فجميع المبحوثين ملتحقين بوظائف شاغرة، مما يضمن عدم سخط الخريجين على أنظمة المجتمع بسبب عدم توفر الفرص الوظيفية، لأن الوظيفة تعد أهم الاحتياجات والأوليات التي يطلبها الخريج من الحكومة، فيكون هذا عاملاً مساعداً لنبذ العاطفة عند إجابة المبحوثين، وميلهم إلى الصدق والموضوعية والحيادية عند تعبئة الاستمارة.

٤. وجود الخريجين الجامعيين داخل فصول دراسية ساهم كثيراً بتعريفهم بهدف البحث، وتوضيح مفاهيم البحث الإجرائية، وهذا يمنح الدراسة موضوعية وبعداً منهجياً سليماً، فالباحث ضمّن وضوح المصطلحات والأسئلة عند المبحوثين، مما يترتب عليه إجابة صادقة وموضوعية تحقق الهدف الرئيس من إجراء البحث.

٥. اختيار جميع المبحوثين من الخريجين الجامعيين يساعد على فهم المصطلحات والأسئلة، والتعامل معها بموضوعية.

- إستبانة البحث:

ركز الباحث عند جمع البيانات الميدانية وتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها الرئيسة على الاستمارة وانطلاقاً من الحرص على سلامة الخيوط الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في تحقيق أهداف الدراسة، مرت الاستمارة بمراحل وإجراءات منهجية على النحو الآتي:

أ- تضم الاستمارة أسئلة يسيرة ومقننة ليسهل التعامل معها إحصائياً، وتتضمن الأسئلة جميع المعلومات المطلوب جمعها، لتحقق الإجابة الكافية عن تساؤلات الدراسة.

ب- الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص في مناهج البحث والإحصاء لتحديد فئات المتغيرات، وإعداد الأسئلة ليسهل التعامل معها عند القياس الإحصائي.

ج- حرصاً على سلامة المفاهيم والمعاني قام الباحث باختبار تجريبي لاستمارة البحث عن طريق تطبيقها على أحد الشعب الدراسية في مجتمع البحث، بلغ عددهم (٤٠) خريج جامعي ولهم خصائص مجتمع البحث المستهدف بالدراسة.

د- في ضوء هذا الاختبار التجريبي أجريت بعض التعديلات الطفيفة على بعض الأسئلة، وبعد أن تم التأكد تماماً من أن أسئلة الاستمارة أصبحت تناسب جميع المبحوثين، وأنها ستحقق الأهداف المرجوة من البحث، تمت طباعة الأعداد المطلوبة منها.

هـ- من أجل التحقق من صدق وثبات إجابات المبحوثين والتأكد من فهم أسئلة الاستمارة، أعاد الباحث الاختبار التجريبي مرة أخرى على نفس المبحوثين في الاختبار الأول، ثم بدأ بقياس الارتباط بمعامل ارتباط (سبيرمان) بين الإجابات في الاختبار الأول والإجابات في الاختبار الثاني، وتبين أن الارتباط بين الإجابتين لكل سؤال يتراوح ما بين (٠,٧٩ - ٠,٩٣) وهذا مستوى مرضي لثبات إجابات المبحوثين، ومؤشر لفهمهم للمصطلحات والأسئلة، ومناسبة مضمون وعدد الأسئلة لمحاور الاستمارة والهدف الرئيس من البحث.

و - استخدم الباحث مقياس (**Alpha**) للتحقق من ثبات إجابات المبحوثين بشكل عام بعد الانتهاء مع جمع البيانات الميدانية بصورتها النهائية، وخرجت القيمة تساوي (٠,٩٢) مما يمنح ثقة كبيرة بالبيانات الميدانية.

ز - مقابلة الباحث المبحوثين داخل الفصل الدراسي، وشرح المفاهيم والمصطلحات، والرد على الاستفسارات، قدم دعماً كبيراً لصدق وموضوعية الإجابة عن أسئلة الاستمارة.

- **متغيرات البحث:** المتغيرات المستقله في هذا البحث هما: نوع التخصص الدراسي، و المرحلة العمرية.

- **الأساليب الإحصائية:**

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن التساؤلات الرئيسة ومعالجة البيانات الميدانية، استخدم الباحث الاختبارات والمقاييس والاعدادات الإحصائية الآتية:

١- معدل النسبة المئوية لتقديم مزيد من الإيضاح والتفسير لمشكلة الدراسة.

٢- المتوسط الحسابي لتحديد دور كل متغير مستقل بالهوية الوطنية.

٣- اختبار العلاقة الإحصائية (كا٢).

٤- اختبار العلاقة البواقي المعيارية الرجول (**std.Redual**).

٥- الاعداد الاحصائي وتصنيف المتوسط غير المتحيز للمتغيرات التابعة إلى أربع فئات على النحو الآتي:

أ- ٣,٢٥ - ٤ = عزز الهوية الوطنية بشكل عالي جداً.

ب- ٢,٥٠ - ٣,٢٥ = عزز الهوية الوطنية بشكل عالي.

ج- ١,٧٥ - ٢,٥٠ = عزز الهوية الوطنية بشكل متوسط.

د- ١ - ١,٧٥ = عزز الهوية الوطنية بشكل ضعيف.

- دراسات حول موضوع الدراسة:

عند مراجعة البحوث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الهوية الوطنية-لم يجد الباحث - على حسب علمه - وخاصة في الدراسات العربية في علم الاجتماع مناقشة لإنكار الهوية الوطنية، وركزت معظم الدراسات السابقة على المنهج الاستنباطي في وصف التطرف الديني وتنظيماته ضد الوطنية، ومشاكله مع الأنظمة السياسية، وكانت معظم البحوث تستهدفُ في البحث المتطرفين أنفسهم وحوادثهم الإرهابية ضد الوطن، أرجو من الله أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية وتكملة لما قام به الأساتذة الكرام من مختلف التخصصات العلمية، كما نأمل أن نجد من الباحثين النقد والتقويم الموضوعي لهذه الدراسة، باعتبارها من الدراسات الاجتماعية ذات الحساسية التطبيقية، والتي حاولت أن تحاور لأول مرة في المجتمع السعودي المواطنين لتعزيز هويتهم الوطنية.

وعرفاناً بالجميل يذكر الباحث أهم الدراسات التي تناولت موضوع الهوية الوطنية من عدة زوايا مختلفة سواء أكان بأسلوب مباشر أو غير مباشر، والتي ساهمت برصد الظاهرة في واقعها المعاصر والتاريخي، حتى أصبح تراثاً نظرياً ضرورياً ينطلق منه الباحثين في دراستهم المستقبلية عند بحث هذه المشكلة.

ومن أهم الدراسات دراسة إبراهيم توفيق عام (١٩٨٨ م) عن ظاهرة العنف السياسي في مصر، وقد حاول الباحث فيها جمع حوادث الأفراد المتطرفة ضد الوطن وتحليلها ومقارنتها عبر فترات زمنية مختلفة، ومن ناحية فكرية ومقارنة بين الدول العربية درس الإرهاب والعنف ضد الوطن أحمد أبو الروس عام (٢٠٠١ م)، كذلك درس محمد السماك (١٩٩٢ م) العنف السياسي وارتباطه بالإرهاب، وحول تعريف المفاهيم وإنكار الوطنية كتب صلاح الصاوي بحثه عن الرأي الأخير عام (١٤١٣ هـ)، وعن الأسباب والعلاج من وجهة نظر شرعية بحث خالد العك عن عوامل الإرهاب ضد الوطن وعلاجه في ضوء القرآن والسنة (

١٤١٨ هـ)، وكذلك بحث في نفس الاتجاه محمد بيومي عن ظاهرة التطرف وإنكار الوطنية الأسباب والعلاج (١٩٩٩)، ثم كتب جعفر عبد السلام عام (١٤٢٣ هـ) عن الإسلام وتطوير الخطاب الديني من أجل التربية الوطنية، ومن ناحية تربوية درس محمد رفقي عيسى عن مصادر التطرف المضاد للوطنية كما يدركها الشباب في مصر والكويت، وهي دراسة ميدانية في العام (١٩٩٦ م)، حاول من خلالها التعرف من وجهة نظر الشباب على القنوات التربوية التي تطرح أفكاراً متطرفة ومتشددة ضد الوطن ومن أهم التقارير العلمية التي تناولت الوطنية في العالم العربي تقرير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة عن الحالة الدينية في مصر(١٩٩٥ م)، كما أصدر مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن تقرير علمياً عن ظاهرة الإرهاب ضد الوطن العربي كتبه مختارعبدالله عام (١٩٩٨ م).

- **التميز العلمي لهذه الدراسة:**

١- من ناحية الهدف:

لم يقتصر الهدف من البحث على دراسة ظاهرة الهوية الوطنية كمشكلة دينية أو قانونية أو سياسية فقط، كما هدفت كثير من الدراسات السابقة، إنما امتد الهدف من الدراسة لمعرفة علاقة الهوية الوطنية بموضوع حساس وهو مستوى فعالية ودور مؤسسات المجتمع المدني بالتربية الوطنية.

٢- مجتمع البحث:

استهدفت معظم الدراسات السابقة في البحث الأفراد الذين وقعوا في مشكلة الارهاب ضد أوطانهم بينما في هذه الدراسة كان المجتمع المستهدف المواطنين، مما يمنح فرصة للتعرف على الواقع الاجتماعي لظاهرة الهوية الوطنية في ظل الظروف المعاصرة بموضوعية وعدم إنحياز.

٣- منهج البحث:

ركزت معظم الدراسات السابقة عند البحث في مشكلة الوطن والهوية الوطنية على المنهج الاستنباطي، والمكتوب بالتراث النظري عن التطرف والارهاب، سواء في الوقت الراهن أم عبر المراحل التاريخية، بينما في هذه الدراسة ركز الباحث عند تحقيق أهداف البحث على الدراسة المسحية التطبيقية.

٤- **القياس الإحصائي:**

من أجل التوصل إلى إجابة كافية وشافية عن تساؤلات الدراسة الرئيسة استعان الباحث بالاحصاء الوصفي والاستدلالي وهي: معدل النسبة المؤية والمتوسط ومقاييس العلاقة الإحصائية.

- **التربية الوطنية ظاهرة اجتماعية سياسية وتربوية:**

ظاهرة السياسة هي أعقد الظواهر الاجتماعية، لأن ما هو سياسي لا ينفصل بالقطع عن الظروف الراهنة والواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ومطالب الوضع الحالي. ومتغيرات العصر السياسية تتداخل كثيراً مع الأوضاع الاقتصادية والتشريع القانوني والديني، بالإضافة إلى تأثرها بسيادة المكانة والعرف، كما هو معروف في المجتمعات التقليدية في سائر الثقافات المختلفة، والظاهرة السياسية تدرس من وجهة نظر علم الاجتماع عن طريق المتخصص في علم الاجتماع السياسي الذي يركز على دراسة ظواهر اجتماعية داخل بناء المجتمع وتتصل بالقيادة والسلطة والسيادة، فيرصد علاقتها بطبيعة الأنساق الاقتصادية والثقافية، ويتابع" التجارب السياسية" وردود فعلها بين سائر النظم الاجتماعية السائدة في البناء الاجتماعي (قباري إسماعيل: غير مؤرخ:٨٩).

وتعد التنشئة السياسية الآلة التي تعمل على تطبيع أفراد المجتمع" بميكانيزمات" معينة تؤدي إلى التضامن والتوحيد وورث الهوية الوطنية، وقد أصبحت كلمة الوطنية في السنوات الأخيرة تفرض نفسها بإلحاح على علماء النفس والاجتماع والسياسة والمهتمين بتربية النشء؛ حتى أصبحت التنشئة السياسية إحدى الضروريات في هذا العصر الذي نعيش فيه، لخلق إحساس عام بالالتزام والولاء للسلطة الرسمية، وتعد عملية التربية الوطنية عملية مستمرة غير منقطعة بهدف تلقين المواطن الثقافة السياسية التي يعيش في ظلها، وتبدأ منذ سن السابعة تقريباً عندما يلحق الطفل بالنظم الرسمية للتنشئة(المدرسة)، فيتلقى في المناهج تاريخ مجتمعه ومواقف قادته الإصلاحية والبطولية، ويحاول أن يتمثل هؤلاء العظماء في تاريخ مجتمعه، وبالتالي تنمو فيه الرغبة في أن يكون مواطناً صالحاً. كذلك فإن وسائل الإعلام المختلفة: المقروءة والمسموعة والمرئية لها تأثير على التنشئة السياسية والتربية الوطنية، فمن المعروف مثلاً أن القيم التي تعرض من خلال التلفاز تؤثر كثيراً في اتجاهات أفراد المجتمع وسلوكهم، وعلى هذا الأساس، فإن المدرسة والإعلام ليسا سوى وسائل لغرس أساليب الرؤية والسلوك لدى الطفل، فجوهر عملية التربية إذا هو التطبيع أو تنشئة الكائن البشري، ويؤكد ذلك عالم

الاجتماع (دور كايم) بقوله:"إنه لكي يحكم الضمير الجمعي سلوك الإنسان فإنه ينبغي صياغة الأخير وتشكيله منذ البداية" (سامية صالح:١٩٨٩: ٥-٦).

والمجتمع السعودي اتخذ سياسة في عملية التربية الوطنية لأفراده، اعتمدت على محورين رئيسيين،هما الإعلام والتعليم، يمكن توضيحها بما يأتي(محمد السيف: ١٤٠٨:٥٥):

(أ) اهتمام وسائل الإعلام بالوطن وإبراز شخصية المملكة العربية السعودية والكشف عما حباه الله من نعمة الاستقرار والأمن والتقدم في جميع المجالات والحكم بالشريعة وخدمة المقدسات.

(ب) الحرص على أن تحقق مؤسسات التعليم أهدافاً وطنية عن طريق تدريس التاريخ الإسلامي وحضارة الأمة وتبصير الطلاب بجغرافية البلاد ومزاياها الاقتصادية.

والمتمعن في النظام الأساسي للحكم في المجتمع السعودي (رقم٩٠/٨ تاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ) يلاحظ خصائص وسمات اجتماعية دقيقة عززت الهوية الوطنية تجعلنا نقول:إن هذا النظام لا يعكس موقفاً ولا يعبر عن سياسة فقط، وإنما يجسد منهجاً عاماً لأسلوب الحياة في المجتمع السعودي، ويمكن طرح بعض الأبعاد السوسيولوجية (الاجتماعية) التي روعيت عند صياغة النظام الأساسي للحكم في المجتمع السعودي، وساعدت المصادر التربوية الاعلامية والمدرسية في تعزيز الهوية الوطنية ومنها ما يأتي:

١- التغاضي عن القبيلة والفرد، وجعل الأسرة نواة للمجتمع:

في نظام الحكم في المملكة ونصت المادة التاسعة في الباب الثالث الخاص بمقومات المجتمع السعودي على أن"الأسرة هي نواة المجتمع السعودي" وفي هذا عدة دلالات اجتماعية، نجملها بما يأتي:

(أ) إن نظام الحكم في المجتمع السعودي نظام معتدل(وسط) جعل من الأسرة وهي جماعة صغيرة متوسطة الحجم نواة للمجتمع، وهو بذلك لم يكن متطرفاً كما في الدول المعاصرة المتحررة التي جعلت من" الفرد" نواة للمجتمع، ولم يكن أيضاً متطرفاً كأنظمة بعض المجتمعات المغلقة والمتخلفة التي جعلت من الوحدات الكبيرة (القبيلة) نواة للمجتمع.

(ب) إن تقرير الأسرة كنواة رئيسة للمجتمع السعودي اعتراف رسمي وصريح ودعم للوصاية التي وهبها الله لرب الأسرة على أولاده، وقوامته على زوجته، وبذلك يرسخ نظام الحكم مبدأ مهماً وقوياً، وهو مسؤولية التربية، وأنها تقع بالدرجة الأولى على عاتق ولي الأمر بالأسرة، وأن ولي الأمر (الأب أو الزوج) يمثل الأسرة رسمياً(الزوجة والأولاد) أمام مؤسسات

المجتمع، وله حق القوامة والتصرف في شؤون زوجته وأولاده القصر في حدود قيم ومعايير الشريعة الإسلامية التي تحددها الجهة القضائية في البلاد.

(ج) إن تغاضي نظام الحكم في المملكة عن القبيلة وجعلها وحدة رئيسة بالمجتمع، والتركيز على الأسرة كنواة للمجتمع السعودي جعل النظام أساساً يقوم على العدل، لأن جميع أفراد المجتمع ينتمون لأسر ولديهم فرصة أن يكونوا أسرة، كما أن لديهم الفرصة لتحسين منزلة ومكانة أسرهم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا عكس الحال فيما لو كانت" القبيلة" نواة المجتمع، لأن النظام القبلي لا يمنح فرصة حق الانتقال الاجتماعي من قبيلة إلى قبيلة أخرى، باعتبار أن لكل قبيلة منزلتها وسمعتها الاجتماعية، هذه المنزلة موروثة تنسب إلى أفراد القبيلة منذ ولادتهم، بحيث لا يمكن للفرد الواحد أن يشغل منزلة اجتماعية أعلى أو أدنى من منزلة قبيلته، كما لا يحق له الانتقال من قبيلة إلى قبيلة أخرى. وعندما تكون" القبيلة" هي نواة المجتمع الرئيسة، فإن ذلك سيكون سبباً في جمود وسكون المجتمع، وسبباً في الصراع القبلي، وسبباً أيضاً في ضياع موارد البلاد وعدم وحدة القرار حيث سيكون لكل قبيلة دور سياسي، وحصة مالية مقررة، حسب مكانتها الاجتماعية كما هو موجود في بعض البلدان خاصة بأفريقيا وأسيا.

(د) إن تغاضي نظام الحكم في المملكة عن" الفرد" وعدم اعتباره الوحدة الرئيسة في المجتمع منع احتمال حدوث الفوضى والتمرد في المجتمع، فالفرد– ذكر وأنثى– يجب عليه أن يخضع لحكم ولي أمره في الأسرة، ولا يتصرف إلا بإذنه، كما يحاسب ولي الأمر من قبل الجهات الرسمية إذا لم يحسن تربية أولاده، وعليه أن يقدم للمؤسسات الرسمية ما يثبت عجزه عن تربية أولاده ليقوم المجتمع بهذه المهمة، وإلحاقهم بدور التربية الاجتماعية للبنين ودور رعاية الفتيات.

وقد ظهر في كثير من دول أوربا وأمريكا وبعض الدول العربية والإسلامية اتجاه قوي في أنظمتها يجعل" الفرد" هو النواة الرئيسة في المجتمع، وهذا أحدث فوضى وتمرداً من قبل الأفراد على أسرهم ومجتمعاتهم، بسبب الحقوق التي تمنح للأفراد في مرحلة مبكرة قبل مرحلة الرشد، وأحياناً تمنح حقوق للإناث لا يستطعن القيام بها بطريقة صحيحة بمفردهن، كحق اختيار الزوج والزواج، واختيار العمل ونوعه وغير ذلك، وغالباً ما تحدد تلك الدول مرحلة عمريه يبلغها الذكر أو الأنثى لتنتهي الوصاية والقوامة على الزوجات والبنات طول فترة العمر.

٢- مسايرة النظام لثقافة المجتمع وتجنب الصراع:

نظام الحكم في المجتمع السعودي يساير القيم الاجتماعية، ومثله، ومعاييره خاصة ما يتعلق بالشريعة الإسلامية والمحافظة عليها، وهو بذلك يتباين مع كثير من أنظمة الحكم في البلدان العربية والإسلامية، التي نصت نظمها ودساتيرها بصراحة على مخالفة مبادئ شرعية إسلامية تؤمن بها مجتمعاتهم، وصياغة قوانين وضعية بدلاً منها، منقولة من بيئات خارجية أوربية وأمريكية وشيوعية، فأحدث ذلك صراعاً قيمياً في تلك المجتمعات، يظهر على شكل مظاهرات سياسية، وأحياناً اضراب اقتصادي، وأحياناً تعددات حزبية، وتارة إرهاب كالتفجير والقتل والتخريب.

فالنظام الأساسي للحكم في المملكة نص بصراحة في معظم المواد على أن دين البلاد هو الدين الإسلامي والدستور هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله- صلى الله عليه وسلم- وهذا هو الدين الذي يدين به المجتمع ويسلم ويذعن له، وقد نصت المادة الثالثة والعشرون من الباب الخامس والخاص بالحقوق والواجبات للنظام الأساسي للحكم على ما يأتي:" تحمي الدولة عقيدة الإسلام وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله " وهذه المادة تدعم ثقافة المجتمع السعودي باعتبار ما ذكر في المادة السابقة أساس قيم ومعايير المجتمع السعودي، وفي نفس الوقت فإن هذه المادة تلغي العادات الاجتماعية القديمة، التي تتجسد في العصبية القبلية والعشائرية والإقليمية والطبقية والواسطة والمحسوبية وغيرها من العادات الاجتماعية "، كذلك نصت المادة الثانية عشرة من النظام في الباب الثالث الخاص بمقومات المجتمع السعودي على:" تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام والممارسات الخاطئة،" فقد نصت المادة الثامنة من نظام الحكم على ما يأتي:" يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية"

- تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

الانخفاض بمستوى الوطنية، والخلل في مفهوم الوطن والانتماء إليه، هي مشكلة اجتماعية سياسية تربوية، وفي هذه الدراسة الميدانية والنقدية اعتراف بأهمية المدرسة والإعلام في تعزيز الهوية الوطنية، الذي نطلب من جميع أنساق المجتمع التعاون معها، ودعم المشرق فيهما القائم على أساس سليم ومتين، و الذي نستظل به ونشعر بالانتماء إليه،

وستتناول هذه الدراسة التقويمية التطبيقية قياس دور مؤسسات المجتمع المدني بتعزيز الهوية الوطنية في مبحثين رئيسين هما:

أولا– المدارس وتعزيز الهوية الوطنية:

كشفت الدراسة الميدانية أن المدرسين والمقررات الدراسية والأنشطة المدرسية لها دور رئيس في تشكيل فكر المواطن وشخصيته، أيضاً المدرسون والمشرفون التربويون يعلمون الأخلاق ويغذون الفكر، سواء قصدوا ذلك أم لم يقصدوه، وبالتالي فإن تعليم الأخلاق والسلوك الصحيح هي العنصر الأساسي في تحقيق المواطنة الصالحة.

لقد أثبت التحليل الإحصائي أن مدارسنا متميزة للغاية في دورها الوطني، حيث تجاوزت التباين مع الأنساق الاجتماعية واتجهت إلى التجانس الاجتماعي معها ومع المجتمع الكبير، ولم تنفصل المدارس سيكولوجياً عن باقي المجتمع، وتفسير ذلك أن المعاني والقيم الخاصة والمحددة في المدارس والتي يدرسها الطالب بالمقررات الدراسية بنموذج ديني واجتماعي تتصل بالحياة الاجتماعية المعاصرة ولن تتباين عن قيم ومعاني مؤسسات المجتمع الأخرى الرسمية، وخاصة المؤسسة السياسة والقضائية والمؤسسات التنفيذية الأخرى، والتي وضعت لها معاني وقيم تحاول تطبيقها، خاصة ما يتعلق بالحرية والعدل والمساواة والإصلاح، وطالما بقيت مؤسساتنا التربوية متجانسة اجتماعيا بهذا الشكل مع قيم مؤسسات المجتمع المختلفة، فسوف تنجح مدارسنا في النهوض بواجبها كمؤسسات مدنية وطنية، وتقود إلى الانتماء للوطن وتعزيزه الهوية الوطنية.

ومما يبرهن على ذلك أن هناك تعزيز للهوية الوطنية في المنهج التربوي المتبع في المدارس،أنَّ رفع درجة الانتماء الوطني وتنمية روح العطاء كانت من أولويات المؤسسة التعليمية، كما تبرهن البيانات الميدانية في الجدول الآتي، والذي يوضح جودة وفعالية دور المدارس في البناء الفكري والاجتماعي والإعداد الذهني للمواطنين، بحيث يكونوا مخلصين لوطنهم ومواطنين يحملون الولاء والحب لبلادهم:

المدارس (%)	عززت الوطنية بشكل عالي جداً (٤)	عززت الوطنية بشكل عالي (٣)	عززت الوطنية بشكل متوسط (٢)	عززت الوطنية بشكل ضعيف (١)	المتوسط ***mean*** (١-٤)	الدلالة الاجتماعية
المدرسون	٣١,٩	٤٦,٥	١٠,٢	٩,٤	٣,٠٤	عالي
المقررات الدراسية	٣٢,٤	٤٨,١	٩,٩	٨,٨	٣,١	عالي
الأنشـــطة المدرســـية(الجمعيات والرحلات)	٢٧,٤	٤٢,٧	١٣,٤	١٥,٣	٢,٨٤	عالي
أنشطة المراكز الصيفية	٢٣,٩	٣٩,٨	١٨	١٥,٤	٢,٧٥	عالي

يبدو من البيانات الإحصائية في الجدول السابق وخاصة من قيم المتوسط الحسابي أن المدارس تريد المساعدة في إحياء المجتمع المدني وتعليم التربية الوطنية السليمة وتعزيز الهوية الوطنية، وتساند بإخلاص استقرار النظام السياسي، وهي ملتزمة بأحياء المواطنة الأصيلة في هذه الألفية الثالثة، والمدرسة في مجتمعنا ترى بالتربية الوطنية جهد أخلاقي، ذو قيمة كبرى بالنسبة للفرد والمجتمع.

فبيانات الجدول تشير إلى أن المدرسين وضعوا على عاتقهم جل المسؤولية في تنمية القدرات الفكرية والاستقرار الاجتماعي والأعداد الذهني للمواطن، فكان مساهمتهم ببذر الحب والولاء للوطن عند المواطنين بشكل عام عالي. ويرى الباحث أن نظام المدارس في مجتمعنا والقائم على المركزية في الإدارة التعليمية يحد من تأثير المنهاج الدراسي الخفي عند المدرسين، فالنظام المركزي كان مفيد جدا بترسيخ الوطنية فهو يحد كثيرا من تمرير بعض المدرسين رسائل فكرية مضادة للوطنية، مثل تمرين الطلاب على الفهم والتفكير النقدي السلبي للآخرين، وخاصة نقد وتجريح النخبة السياسية والرموز الدينية في المجتمع، أو تمرير معايير متدنية لما هو صح وما هو خطأ، وما هو مقبول وما هو مرفوض في النظام الاجتماعي والسياسي القائم.

وكما قيل عن المدرسين يقال أيضاً عن المقررات الدراسية، فالطلاب ذكروا عن دور فعال عالي للمقررات ببث الروح الوطنية والحب والولاء للوطن، ويرى الباحث من أجل فاعلية أكثر للمقررات الدراسية بعملية التربية الوطنية أن لاتكون المقررات الدراسية كتبها مؤلفين يقيمون في مكاتب بعيدة عن المحافظات في مكاتب وزارة التربية والتعليم، لأن المقرر الدراسي الموحد تدريسه في المدارس في مختلف المستويات وفي جميع المراكز والمحافظات والمدن، قد يغفل الحياة الاجتماعية المحلية، فالمقرر الموحد الشامل لمدارس المجتمع العام لا يهتم

بالاعتبارات المحلية لمجتمع الطلاب في مختلف المحافظات، ويرى عرضها في محتوى المقررات الدراسية غير مهم، حيث يطغى على محتوى المقررات أولويات (المجتمع العام) ونتيجة لذلك قد لا يكون للمقررات الدراسية صلة بحياة المجتمع المحلي للطلاب في كثير من الأحيان، وقد ينتج من ذلك شعور من الطلاب بأنهم ليسوا جزءاً مما يجري في المدارس، وأن ما تحويه المقررات الدراسية عن مجتمعهم نماذج لا يدركونها، لذلك يرى الباحث أن من أسباب تعزيز الهوية الوطنية، عدم إغفال المقررات الدراسية البعد المحلي للمراكز والمحافظات والمدن، أوإغفال حتى الأحياء التي يسكن ويعيش بوسطها الطالب، لأن عدم معرفتهم بمدينتهم وتاريخها وجغرافيتها وثرواتها ورموزها وتركيباتها وحتى مشاكلها، والتركيز بدلاً منها على قضايا قومية وإقليمية وعالمية منفصلة عن الحياة العامة، قد تكون ثقيلة الوطأة وقديمة الطراز، مما يضعف ويقلص الوطنية بسبب عدم اندماج الطلاب مع الأنظمة الاجتماعية المحلية.

وصوب هذا الاتجاه أيضا كانت الأنشطة المدرسية كالجمعيات والرحلات فعَّالة بالتربية الوطنية وأنشطة المراكز الصيفية مؤثرة بشكل عالي ببث روح المواطنة الصالحة الأصيلة عند الطلاب، والباحث يرى أن الأنشطة المدرسية والمراكز الصيفية تكون فعالة في خلق روح الوطنية، إذا نُظمت وصممت الأنشطة لتقبل التجديدات في الحوار الوطني، بعيداً عن التشجنات والتعصب، وطرح الأفكار بحيادية واحترام الرأي الآخر، كما تتطلب أن يكون لتلك الأنشطة رؤية واضحة الأهداف، من أهمها إن حب الوطن غير قابل للمساومة، وتكون بيئة الجمعيات والمراكز الصيفية بيئة حوار بعيدة عن الارهاصات الاجتماعية، بأسلوب حضاري يتسم بالتسامح وتلطيف الأجواء، حتى تصبح تلك الأنشطة لبنة في بناء شخصية وطنية سوية، لا ترفض الحب والانتماء للوطن، وما تقدم يمنح دلالة عن تحمل المدارس المسؤولية الوطنية، لكن التحدي الذي يواجهه المخططين التربويين، هو كيف يجعلوا المدارس أماكن آمنة تعالج الآراء والتصورات الخاطئة والمتعارضة في مفهوم الوطن والانتماء إليه، وذلك من أجل أن يكون دورها الرئيس التعليم الأخلاقي والفكري، وليس مجرد تكريس المعلومات، وكذلك من أجل أن تصل مدارسنا ومراكزنا الصيفية بالطالب (المواطن) وهو يشعر أنه ملزم بأن يتقدم ويصبح طرفاً في إيجاد حل المشاكل التي تعصف بمجتمعنا، بدلاً من الحياد أو الجلوس جانباً في حالة ترقب وقلق دائم، أو كأن الأمر لا يعنيه.

ينبغي أن تغذي المدارس المواطنين بقيم تربوية فكرية وطنية تمنحهم الاستعداد للرد على كل انحراف بالفكر والسلوك ضد الوطن، وهذا هو جوهر فكرة المجتمعية التي تسعى التنظيمات المدرسية والشبابية تحقيقها، والتي لو تحققت في مجتمعتنا السعودي له بالغ الأثر نحو التجديد ومقاومة كل أشكال الانحراف الفكري في مفهوم الوطن والانتماء إليه.

وللأسف أخطأت كثير من الآراء الإقليمية والعالمية عندما افترضت أن الممارسات التعليمية الحالية في المجتمع السعودي كان لها تأثير سلبي على المجتمع المحلي والإقليمي والدولي، حتى بات من المعتاد انتقاد العاملين في المدارس من المعلمين والمدراء، وكذلك توجيه النقد إلى المشرفين التربويين في المراكز الصيفية، بأن منهجهم التربوي لم يعد متصلاً بتجارب الحياة الحقيقية المعاصرة، واعتمادهم في التربية على الغوص في الجذور التاريخية للمجتمع الإسلامي، كذلك افترضت تلك الآراء تعسفاً كثير واخطأت: بأن مدارسنا تغذي فكر الطلاب بقيم تاريخية متطرفة عن العدالة والمساواة والحرية والتضحية والجهاد، فهم يرون أنها بعيدة عن واقع المجتمع والحياة العامة، ولكن أثبتت هذه الدراسة عكس ذلك و أن مدارسنا لها تأثير ايجابي وفعال في تعزيز الهوية الوطنية.

ثانيا– الحوار الثقافي في القنوات الفضائية وتعزيز الهوية الوطنية: ثقافة المجتمع في أعمق مستوياتها هي القيم والمعتقدات والعادات التي ينظم الأفراد بموجبها حياتهم وتنعكس على حياتهم العامة بمئات الأشكال، وكي تكون الثقافة ثقافة حقه مؤثرة، لها تأثير في تمدين أفراد المجتمع ووصفهم بالتمدن والتحضر، ينبغي أن تقدم للأجيال بأسلوب مهذب، وله علاقة بأخلاقنا، وأهمها الحب والانتماء والسلام، حتى نضمن أن نزرع في مجتمعنا بذور مجتمع إنساني معافى، كما نضمن تحقيق النواحي المتمدنة للثقافة، من خلال رعاية الشخصية والفكر، ونقلهم من إناس متوحشين فوضويين، إلى مجتمع متسامح ملتزم بالمصالح العامة.

والبرامج الإعلامية وما يدور فيها من حوار ثقافي، هي وسيلة رئيسة ومهمة في هذا العصر في نقل الثقافة عبر الأجيال، وهي أداة عظيمة لجعل الناس متماثلين في القيم الأساسية والأهداف العامة، وبالتالي أصحاب هوية وطنية موحدة.

ولكن من وجهة أخرى، قد تحول الحوارات الثقافية المقدمة في برامج القنوات الفضائية الوطن إلى ميدان معركة، تغذي التحامل، وتضخم الاختلافات، وتحرض على الخصومة، إذا استطاعت تلك القنوات أن تخترق السياج الثقافي المحلي، وتمرير قيم فكرية مضادة لمعتقدات المجتمع، ويمكن بيان حجم الأثر التي يمكن أن تحدثه الحوارات الثقافية التي تقدم في البرامج

التلفزيونية على الأمن الوطني والمبادئ الرئيسة القائمة في المجتمع، من خلال البيانات الميدانية في الجدول الآتي:

الحوارات الثقافية في التلفزيون المحلي والخليجي والعربي (الحكومي والخاص) (%)	عززت الوطنية بشكل عالي جداً (٤)	عززت الوطنية بشكل عالي (٣)	عززت الوطنية بشكل متوسط (٢)	عززت الوطنية بشكل ضعيف (١)	المتوسط ***mean*** **(٤ –١)**	الدلالة الاجتماعية
برامج الحوار الثقافي في القنوات المحلية السعودية	٢٨,٣	٥١,٣	٨,٨	١٠,٥	٢,٩٩	عالي
برامج الحوار الثقافي في القنوات الخليجية الحكومية	٨,٩	٥١,٢	١٨,٣	١٨,٦	٢,٥٢	عالي
برامج الحوار الثقافي في القنوات الخليجية غير الحكومية	١٠,٩	٣٣,٤	٢١,٣	٣٠,٤	٢,٢٦	متوسط
برامج الحوار الثقافي في القنوات العربية الحكومية	١٠	٣٩,٣	٢٠	٢٧,١	٢,٣٣	متوسط
برامج الحوار في الثقافي القنوات العربية غير الحكومية	١٠,٥	٢٨,٥	٢٢,٢	٣٤,٢	٢,١٦	متوسط

عند النظر إلى بيانات الجدول السابق،يلاحظ أن برامج الحوار الثقافي في القنوات المحلية (السعودية) والخليجية الحكومية من المؤسسات المدنية التي لها تأثير ايجابي في تعزيز الهوية الوطنية.

لكن يبدو من البيانات الإحصائية في الجدول أن الحوارات الثقافية في القنوات الفضائية الخليجية والعربية(غير الحكومية)كانت مؤثرة بشكل متوسط في تعزيز الهوية الوطنية عند أفراد المجتمع، وهذه الحوارات الثقافية في تلك القنوات والتي لا تخضع لسياسات إعلامية حكومية تضامنية مع دول الجوار قد تقود إلى ضعف في الهوية الوطنية، لاعتقاد بعض أفراد المجتمع بأنهم اطلعوا على سوء في السياسة والبرامج، والذي يدعو إلى التبرم والسخط على النظام الاجتماعي القائم.

إن بناء مجتمع من المواطنين أكثر إنسجاماً مع أنظمته السياسية والاجتماعية، لم يكن من أهداف القنوات الفضائية غير الحكومية بالخليج والعالم العربي، فبعض الفضائيات تدعوا ببرامجها الثقافية، إلى إدخال تحسينات على حياتنا الاجتماعية عن طريق تلطيف تجاوزات بعض الحركات الاجتماعية، وقد تتعرض تلك القنوات غير الحكومية بأسلوب غير لائق لكثير من مؤسساتنا الدينية والمدنية والعسكرية بالنقد والتجريح، وللأسف فقد يتأثر فئة من أفراد

المجتمع سلباً في هويتهم الوطنية، بسبب ما يدور من أفكار غير واقعية عن الحرية والعدالة والمشاركة السياسية في برامج الحوارات الثقافية المتعددة، والتي يشاهده المواطنون في القنوات الفضائية.

ويبدو من العرض السابق أن المؤسسات الإعلامية غير الحكومية كانت مهمتها إرسالية ثقافية، لتحويل الأفراد بالمجتمع من اتجاه إلى اتجاه آخر، أو هي تستخدم كأداة للتغيير و الفوضى في القيم والمعتقدات الأساسية، فتلك القنوات الفضائية غير الحكومية تحاول تقويم البيئة الاجتماعية المحلية بقيم مستوردة،تختلف عن اتجاه مؤسسات المجتمع المحلي.

ويرى الباحث أنه يمكن للمؤسسات الإعلامية الحكومية في مجتمعنا السعودي أن تساعد على تجديد ثقافة المجتمع، وجعلها تساير المتغيرات المستجدة في المجتمع، مع المحافظة على القيم والمعتقدات الأساسية للمجتمع، وذلك بتحريك رد إيجابي على تلك التحديات الثقافية، علاوة على ذلك فإن في وسع الإعلام بالمجتمع السعودي أيضاً أن يروض أو يهذب قوى الانحراف الفكري المتفجر وتحويلها لغايات بناءه، وذلك عندما يعدل الخطاب الإعلامي في القنوات التلفزيونية المحلية من تقليدي أحادي الجانب أو متماثل، إلى خطاب يتسع ويحتمل التعددية الثقافية، مما يجعل الأفراد يفكرون بطرق مختلفة، وينظرون إلى النجاح والفشل، مما يقودهم إلى التأمل بما يقوله ويطرحه الآخرون في القنوات الفضائية الأخرى، وهذا مما يثري المواطنين في التعرف على حياتهم الاجتماعية والسياسية في الجانب الإيجابي والجانب السلبي، فيأخذ تفكيرهم منحنى إيجابي في التغير، يملأه المشاعر الطيبة تجاه الآخرين، وهو مختلف عن التغيير المصاحب للانحراف والصراع الفكري المدمر، وكل هذا يتطلب خلق بيئة اجتماعية تقبل التعددية الثقافية، مما ينهي عند الأفراد في المجتمع روح المغامرة، والظفر بلقب الفاتح المخلص من القيود الاجتماعية والسياسية، والباحث يرى أن منهج الحوارات الثقافية بشكل عام في البرامج المحلية ينبغي أن يكون واسع يحتمل تعدد الثقافات حتى لا يحدث رد فعل عكسي ضد الولاء وحب الوطن بسبب أحادية الجانب في الحوار، لأن المنهج الأحادي عادة يكون لديه ولع بإنكار الثقافات الأخرى، أو هو يخنق التعبير الفردي، ويضع قيوداً على التفكير، مما يجعل تلك الحوارات المحلية في نظر الجيل الجديد قديمة الطراز ثقيلة الوطأة، فتخلق المواجهة والصراع الفكري بين الفرد والمجتمع.

إن الإعلام المحلي أمام اختبار عظيم، فإما أن يكون لها حضور قوي عند المواطنين، ويعزز القيم الوطنية السياسية والاجتماعية المشتركة، بأسلوب متوازن ومناسب، يضمن

ترويض وتهذيب قوى التغيير الفكري الجارف في القنوات الفضائية الخارجية، أو تنجح تلك القنوات الفضائية الخارجية غير الحكومية بكبح تحرك قنواتنا المحلية، إلى حد الركود أو التراجع، مما يخلق وطنية هشة وتجاوز للقيم والمعايير الرئيسة، وهذا بالتأكيد يهدد أمن الوطن ومقام وكمال المجتمع كله.

يبدو من ما سبق أن مجتمعاتنا السعودي أمام صراع ثقافي، وأن الحوارات الثقافية الموجهة قد تضعف الهوية الوطنية، وقد تكون تلك الحوارات مدمرة جداً للوطنية عند بعض الأفراد، إذا أصبح هناك من المواطنين من يقتنع بمقاومة فكر المصالح أو المعتقدات العامة القائمة التي يتكون منها المجتمع، فالبيانات بالجدول تشير بأن هناك عدد من المواطنين يحتاجون تعزيز لهويتهم الوطنية بسبب القيم المضادة والعدائية التي تمرر لهم من خلال الحوارات الثقافية عند متابعتهم برامج الحوارات الثقافية في القنوات الفضائية المختلفة، فكان لتلك الحوارات أثر ضعيف في تعزيز الهوية الوطنية عند كوكبة من الأجيال،مما يجعلنا نؤكد أن المجتمع السعودي في الألفية الجديدة يتعرض الجيل الجديد فيه لمصادر إعلامية ثقافية متباينة غير حكومية.

ثالثا– الخصائص الفردية والعلمية ومستوى الوطنية: حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس الثاني بالبحث باستخدام مقاييس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهو: مستوى الوطنية، والذي تم اعداده أصلاً إحصائيا، بدمج وجمع جميع العبارات الخاصة بالمدارس والاعلام ثم تقسيمها حسب التدرج بالتساوي الى فئتين:الاولى (وطنيه عادية من ١–٢) والفئة الثانية (وطنيه عالية من ٢–٤).

وقد توصلت الدراسة إلى أن تقويض الفكر ضد الوطن عند أفراد المجتمع يبدأ بفترة عمريه مبكرة، ثم يزيد حجمه ويستمر عند الشباب بزيادة أعمارهم، وهو ما تثبته البيانات الإحصائية في الجدول الآتي:

عمر المبحوث ــــــ مستوى الوطنية	عالي (%)	عادي (%)
مرحلة شباب مبكرة (٢٢ ـ ٢٥ سنة)	٢٥,٨	١٥,٦
Std. residual	٠,٤	٠,٥
مرحلة شباب متأخرة (٢٦ ـ ٣٠ سنة)	٣٤,١	٢٤,٥
Std. residual	٠,٤	٠,٥

الدلالة الإحصائية كا ٢ = ٠,٣٦

تبرهن البيانات الإحصائية في الجدول السابق، أن الخلل والاضطراب في الهوية الوطنية يمكن أن يتنامى في وقت مبكر، مع مرحلة تشكيل كامل الشخصية، فالآراء الخاطئة عن الوطن يمكن أن تمرر للنشء في وقت مبكر من عمره عبر المصادر التربوية المختلفة، فالبيانات تشير إلى (١٥,٦ %) من المبحوثين مستوى وطنيتهم عاديه ، يمكن أن يكون لديهم تصورات خاطئة في مفهوم الوطنية في المرحلة الشبابية المبكرة، ثم يزداد معدل الأخطاء في هذا المفهوم في المرحلة الشبابية المتأخرة (٢٦– ٣٠ سنة) إلى (٢٤,٥ %) مما يبرهن أن مصادر تقويض الوطنية حقيقة مستمرة، وهي كسلسلة متصلة عبر المراحل العمرية التي يمر بها الفرد، وليس لها علاقة بسن محددة، أو فترة عمرية معينة، وهو الذي تؤكده قيمة الدلالة للاختبار الإحصائي، والتي خرجت تساوي (٠,٣٦) وهي غير دالة عند مستوى درجة حرية (٠,٠٥) فأقل، كذلك تأكدت هذه النتيجة من قيم البواقي المعيارية للاختبار الإحصائي (**std. residual**) وهي تقل في جميع خلايا الجدول في قيمتها عن نتيجة (٢) وهي غير دالة عند مستوى درجة الحرية (٠,٠٥) فأقل، وتفسير ذلك أن مشكلة الخلل في الهوية الوطنية يمكن أن يرسخ في الانطباع، ويمكن إيقاعه على عقول الصغار بمنهاج غير منظور خفي في المدارس، ومن خلال القنوات الفضائية الحرة، ويمكن أن يتنامى هذا الفكر السلبي ضد الوطن في مرحلة الشباب، عندما تزداد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والصحية للأفراد بالمجتمع مع زيادة أعمارهم، ولم يجدوا في مؤسسات الحكومة الملاذ الحقيقي والآمن لمعالجة هذه الظروف المعقدة والمتشابكة والمتعددة.

وصوب هذا الاتجاه فإن الدراسة توصلت إلى أن مشكلة الخلل بالهوية الوطنية ليس لها علاقة بتعليم معين، ونتائج اختبار العلاقة الإحصائي (كا٢) أثبتت أن مشكلة الخلل بالهوية الوطنية يمكن أن تحدث في المجتمع عند الطلاب الدارسين في جميع التخصصات العلمية الطبية والتطبيقية والعلوم الإدارية والحاسب الآلي وليست حصراً على تخصصات معينه، كما تبرهن بيانات الجدول الآتي:

مستوى الوطنيه / التخصص	علوم شرعية (%)	علوم علمية وتطبيقية (%)	علوم إنسانية (%)	علوم إدارية وحاسب (%)
عالي	٣,٥	٠,٦	١,٦	٠,٦
Std. residual	١,٥	٠,٤	٠,٨	٠,٩
منخفض	٣٦,٢	١١	٣١,٥	١٥,٣
Std. residual	٠,٤	٠,١	٠,٢	٠,٢

الدلالة الإحصائية لاختبار (كا ٢) = ٠,٢٦

إن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار (كا ٢) والتي خرجت تساوي (٠,٢٦) وهي غير دالة عند مستوى درجة حرية (٠,٠٥) فأقل، وكذلك قيم البواقي المعيارية في جميع خلايا الجدول والتي خرجت تساوي نتيجتها (أقل من ٢) وهي غير دالة عند مستوى درجة حرية(٠,٠٥) فأقل، وهذه القيم تثبت جميعها أن الخلل بالهوية الوطنية مشكلة شائعة، ويحتمل تواجدها وحدوثها عند الدارسين في جميع التخصصات الجامعية، وليس لها علاقة بتخصص معين أوكليات محددة، مما يؤكد أن هذه المشكلة لها مصادرها المتعددة خاصة القنوات الفضائية الحرة التي لاتخضع لسياسة إعلامية حكومية.

النتائج:

النتيجة الأولى:

وهذه النتيجة تحقق الهدف والتساؤل الأول من الدراسة، والذي كان الباحث يسعى من خلالهما إلى تحديد درجة فعالية دور المؤسسات التربوية والإعلامية في تعزيز الهوية الوطنية.

لقد تبين من تحليل الدراسة الميدانية أن تربية أفراد المجتمع من خلال المؤسسات التربوية الرسمية تتكامل مع الإرادة السياسية الواضحة والمعلنة، لذلك من الممكن أن نتوقع من تلك المؤسسات التربوية مساهمة فعَّالة في استقرار وأمن المجتمع.

وكشفت الدراسة بأن مؤسسات المجتمع الإعلامية والمدرسية لها دور في توازن المجتمع بغرس معاني الحياة السامية، وتشجيع كمال الشخصية، وربط إنتماء الفرد بالمجتمع ككل، وتبين أن تلك المؤسسات تهتم كثيراً بالإحساس بالأهداف السامية، وأهمها الولاء وحب الوطن، وبالتالي فإننا نحصد نتائج تربية تعترف بالمواطنة، ولاتهتم بالنقد والتجريح، و تهتم بقيم الحوار والإقناع، ولاتدعوا إلى التبرم والسخط على النظام الاجتماعي والسياسي القائم، ومن ثم تعزيز الهوية الوطنية.

لقد كشفت الدراسة من خلال تحليل بيانات الدراسة الميدانية أن مصادر التربية الأساسية في المجتمع السعودي (المدارس – والإعلام) فعَّالة في بناء شخصية وطنية متزنة، فهي جادة في التغذية الفكرية للحياة الوطنية، مما يسمح للاتصال الاجتماعي السلمي، وكشفت الدراسة أن المدارس والتلفاز المحلي قد تكون في حالة وقاية دائمة ضد الإعلام الخارجي غير الحكومي الذي يرسل لأفراد المجتمع ثقافة الشك وخيبة الأمل واليأس، ومن ثم الانحراف في مفهوم الوطن.

وصوب هذا الاتجاه تبين عند تحليل الدراسة الميدانية أن من أهم العوامل المعززة للهوية الوطنية في المجتمع السعودي هو التجانس الاجتماعي الكبير، عندما تتعامل المدارس في المجتمع اجتماعيا مع باقي انساق المجتمع، ويحدث التجانس الاجتماعي الكبير حين تقوم تلك المؤسسات التعليمية بمكافحة المنهاج الدراسي الخفي الذي يجعل قيم المدرسة تختلف عن قيم باقي المؤسسات الرسمية الأخرى في المجتمع وأهمها المؤسسة السياسية، فمركزية الادارة التعليمية ضيقت كثيرا من فرص المنهاج الخفي، والذي يعني تمرير بعض المدرسين رسائل فكرية، كنقد وتجريح الرموز السياسية والدينية في المجتمع، أو تمرير معايير دينية تثير السخط والتبرم على النظام الاجتماعي والسياسي القائم.

ويمكن تحديد هذه النتيجة بما يأتي:

١. تعزيز الهوية الوطنية في المجتمع السعودي له علاقة وارتباط بغرس التعقل والاعتدال والأمل والحب والتسامح بإصرار في الجيل الجديد، إلى أن يكونوا محبين لأوطانهم، وبنفس الوقت لديهم هوية وطنية سمحة، حتى نضمن أن تلك المؤسسات التربوية جزءاً من ثقافة المجتمع وليست ضده.

٢. أن الحوارات الثقافية في القنوات الفضائية الحرة الخليجية والعربية، لا تخضع لسياسة إعلامية حكومية تضامنية مع دول الجوار، وتناهض التفكير الاجتماعي العام لمجتمعنا، وهي بذلك لا تعزز الهوية الوطنية لأبناء المجتمع، بسبب إثارتها للفتن عندما ترفع شعار حقوق المواطنين بالمشاركة السياسية والمساواة والحرية، بدون تهذيب أو تأصيل، ونقلها كما هي موجودة بالنموذج الغربي.

النتيجة الثانية:

وهي تحقق الهدف الثاني والذي يسعى نحو معرفة العلاقة بين الخصائص الفردية والعلمية، ومستوى الوطنية، بمعنى آخر هل تعزيز الهوية الوطنية يختص بمرحلة عمريه محددة؟ أو له علاقة بتخصص تعليمي ودراسي معين في المجتمع؟ وتبين مايأتي:

أن مصادر تقويض الوطنية حقيقة مستمرة، وهي سلسلة متصلة عبر المراحل العمرية التي يمر بها الفرد، وليس لها علاقة بسن محددة، أو فترة عمرية معينة، وليس لها علاقة بتخصص معين أو كليات محددة.

الاقتراحات لتعزيز الهوية الوطنية:

على ضوء تحليل الدراسة الميدانية، ونتائج البحث الرئيسة، فإن الباحث يقترح عناصر تعزيز الهوية الوطنية، ولن يستطرد الباحث كثيراً في المقترحات، ولكنه يطرح توصيات إجرائية قابلة للتطبيق، ومحدودة، وموجهة للجهات الحكومية المعنية، تتناسب تلك التوصيات مع ما توصلت إليه نتائج الدراسة الميدانية، بشكل مباشر وغير مباشر، وهي على النحو الآتي:

أولاً: مقترحات لوزارة التعليم:

١- المرحلة الأولى في غرس حب الوطن عند الطالب تعريفه من خلال المقرر الدراسي بالمجتمع المحلي الذي يسكن فيه (المركز، المحافظة، المدينة، المنطقة) من ناحية تاريخه وحضارته ومشكلاته الاجتماعية والاقتصادية.

٢- اختصار حجم المادة العلمية للمواد الاجتماعية، وتخصيص درس أسبوعي لكل مادة خاص بحوار المعلم مع الطلبة داخل الفصل في قضايا ومشكلات وطنية، ترتبط بأهداف المادة، لتعويدهم على النقد الإيجابي، وتعديل مسار أفكارهم بما يتلاءم مع أهداف المجتمع.

٣- إدراج موضوعات في المواد الدينية تؤكد وترسخ عند الطالب عدم وجود ثمة تعارض بين الهوية الوطنية والعقيدة الإسلامية.

٤- كخطوة أولى من خطوات الحب والولاء للوطن، ينبغي أن تحتوي بعض المقررات الدراسية في مختلف المواد على الرموز التاريخية، والدينية، ورموز الشعر، والأدب، والرموز الاجتماعية في المجتمعات المحلية للطلاب (المحافظة – المدينة – المنطقة).

٥- تقرير مادة متخصصة بعنوان (خدمة المجتمع) تهدف إلى تحفيز الطالب نحو العمل التطوعي، وخدمة المجتمع في مرافقة المختلفة (المساجد – المستشفيات – المرور – الجمعيات الخيرية – البلدية..) مع رصد درجات تحسب في المعدل العام.

٦- التوسع في النشاط الكشفي، وتوجيهه نحو المشاركة في المناسبات الوطنية، واعتباره نشاط إجباري تربوي على جميع الطلاب، ويرصد له درجات تحسب في المعدل العام.

٧- يوجه النشاط في الجمعيات المدرسية على تعويد الطالب الأعمال التطوعية، والتي تهدف إلى خدمة المجتمع.

٨- ينبغي أن يكون من ضمن نشاط الجمعيات المدرسية عرض مواد إعلامية، بواسطة أجهزة الفيديو عن إنجازات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، واهتماماتها بالشريعة الإسلامية والأماكن المقدسة.

٩- زيادة الأيام الوطنية خلال العام الدراسي وتفعيلها في كل مدرسة، واشتراك الطلاب مع المعلمين لأحيائها، مثل يوم الصناعة، يوم الجيش، يوم الحرمين الشريفين، يوم المواصلات، يوم التعليم العالي، يوم الموانئ، يوم التراث.

١٠- إحداث جوائز وشهادات تقدير عن العمل التطوعي، تقدم للطلاب من إدارة المدرسة، وإدارات تعليم المناطق، والهيئات المدنية العسكرية، ومؤسسات القطاع الخاص في المراكز والمحافظات والمدن، وفق ضوابط معينة وبصفة دورية شهرية.

١١- عقد دورات تنشيطية للمدراء والوكلاء وبعض المدرسين، خاصة بتطوير آلية تعليم وتدريب الطلاب على خدمة المجتمع، وحب الوطن، يحاضر فيها نخبه من المفكرين والقياديين ولديهم حس بأحياء الروح الوطنية.

ثانيا: اقتراحات لوزارة الثقافة والأعلام:

١- توجيه وسائل الإعلام على النحو القادر على استيعاب الرأي الآخر، بما يدفع الاتجاه نحو عقلنه الخطاب الاجتماعي والسياسي لدى النخبة والمواطنين على حد سواء، مما يعزز ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر، وهذا يتطلب ايضا تعديل وتطوير الخطاب الإعلامي المحلي الموجه للمواطنين، بما يناسب تصحيح القيم و وتعديل الأفكار التي تمررها مثل تلك القنوات الحرة، والتي تتعارض احيانا مع السياسات العامة للمجتمع.

٢- رفع مستوى الخطاب الإعلامي المحلي من تقليدي أحادي الجانب أو متماثل، إلى خطاب يتسع ويحتمل فيه التعددية الثقافية، مما يجعل المواطنين يفكرون بطرق مختلفة ويتأملون بما يقوله الآخرون (في القنوات الأخرى) في الجانب الإيجابي والسلبي، فيأخذ تفكيرهم منحنى إيجابي في التغيير، بأسلوب مليء بالمشاعر الطيبة تجاه الآخرين.

٣- عدم إنكار الثقافات الأخرى في الإعلام المحلي، فالولع بإنكار الثقافات المضادة يخنق التعبير الفردي، ويضع قيود على التفكير، مما يجعل المادة الإعلامية المحلية في نظر الجيل الجديد قديمة الطراز، وثقيلة الوطأة، فتخلق المواجهة بين الفرد والمجتمع.

٤- الاهتمام بالتنشئة السياسية، وتلقين المواطن الثقافة السياسية المعاصرة، في مناقشات علمية هادئة، وبمكاشفة صريحة من أهل العلم والاختصاص.

٥- مبادرة الوسائل الإعلامية لطرح ومناقشة البرامج الإصلاحية الاجتماعية والاقتصادية، والتي ينشدها ويطلبها المواطنون، حتى يثق المواطن ويزيل الشك بجدية الحكومة بمعالجة المشكلات، فيقل اتهامه للرموز السياسية والدينية بعدم المصداقية، وهذا مما يضعف دور وسائل الإعلام الخارجية بالتعبئة السياسية الموجهة للمواطنين.

مراجع الدراسة

١- إبراهيم إسماعيل، ١٩٩٨، الشباب بين التطرف والانحراف، الدار العربية للكتاب، القاهرة.

٢- أحمد أبو الروس، ٢٠٠١، الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

٣- جعفر عبد السلام، ١٤٢٣، الإسلام وتطوير الخطاب الديني، القاهرة، دار البيان للطباعة والنشر والتوزيع.

٤- حسنين توفيق إبراهيم، ١٩٨٨، ظاهرة العنف السياسي في مصر دراسة كمية تحليلية مقارنة ١٩٥٢ - ١٩٨٧ م، مجلة المستقبل العربي، ع ١٧٧، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٥- خالد عبد الرحمن العك، ١٤١٨، عوامل التطرف والغلو والإرهاب وعلاجها في ضوء القرآن والسنة، دمشق، دار المكتبي.

٦- سامية خضر صالح: التنشئة السياسية للنشئ، الإسكندرية، ١٩٨٩م.

٧- صلاح الصاوي، ١٤١٣، التطرف الديني.. الرأي الأخير، القاهرة، الأفاق الدولية للإعلام.

٨- عبد الباسط حسن، ١٩٨٢، مناهج البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة.

٩- قباري إسماعيل: علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، منشأة المعارف، غير مؤرخ.
١٠- مختار شعيب عبد الله، ١٩٩٨، ظاهرة الإرهاب في الوطن العربي، كراسات استراتيجية خليجية، العدد رقم (١٦)، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن.
١١- محمد أحمد بيومي، ١٩٩٩، ظاهرة التطرف.. الأسباب والعلاج، الإسكندرية، دارالمعرفة الجامعية.
١٢- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٥، تقرير عن الحالة الدينية في مصر.
١٣- محمد رفقي عيسى، ١٩٩٦، مصادر التطرف كما يدركها الشباب في مصر والكويت، دراسة مقارنة، مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر، السنة السابعة، العدد الثالث عشر، الدوحة.
١٤- محمد السماك، ١٩٩٢، الإرهاب والعنف السياسي، ط ٢، بيروت، دار النفائس
١٥- محمد إبراهيم السيف، ١٤٠٨، المظاهر الحديثة في أمن المجتمع السعودي، الرياض، مطابع الفرزدق.
١٦- محمد إبراهيم السيف، ١٤٢٣، تصميم خطة وكتابة البحث الميداني، الرياض، دار الخريجي للنشر.
١٧- محمد إبراهيم السيف، ١٤٢٠ هـ، المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، الرياض، دار الخريجي للنشر.